الأمم المتحدة

A/71/338

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير الأمين العام

موجز

في التقرير السابق عن محاكمات الخمير الحمر (A/70/403)، أشار الأمين العام إلى التقدم الهام الذي أحرزته الإجراءات القضائية في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على التحديات المالية التي لا يزال يواجهها العنصران الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية على حد السواء، وطلب الموافقة على إعانة مالية تبلغ ٢٥,١٥ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل.

* A/71/150.

070916 060916 16-14208 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويقدم الأمين العام، في هذا التقرير، تفاصيل عن تقدُّم الإجراءات القضائية الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية منذ صدور تقريره السابق، كما يعرض توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام في عام ٢٠١٦، ويقدم معلومات بشأن الميزانية المنقحة للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٧، ويلتمس موافقة الجمعية على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية تبلغ قيمتها ١٦,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٧.

أولاً - مقدمة

١ - على نحو ما أشارت إليه بالتفصيل تقارير الأمين العام بشأن محاكمات الخمير الحمر (A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532، و A/69/536 و A/70/403)، أحرزت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، منذ إنشائها، تقدما كبيرا نحو الوفاء بولايتها. ومنذ التقرير السابق للأمين العام، استمرت جميع أجهزة الدوائر الاستثنائية في العمل بشكل كامل مع تقدّم مداولات الاستئناف والقضايا الابتدائية والتحقيقات القضائية.

٢ - وكانت القضية ٠٠١ المرفوعة ضد كاينغ غيك إيف، المدعو ”دوتش“، أولى القضايا المعروضة على هذه الدوائر. وقد أصبحت إدانته نهائية بصيغتها المعدّلة في حكم الاستئناف الصادر عن دائرة المحكمة العليا في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة. وتم تقسيم القضية ٠٠٢ إلى عدة محاكمات. وفي المحاكمة الأولى، التي أُطلق عليها اسم القضية ٠٠٢/٠١، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بإدانة اثنين من كبار قادة نظام الخمير الحمر الباقين على قيد الحياة، وهما نون تشيا وخيو سامفان، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة. واستأنف كلا المتهمين حكم الإدانة. وقد انتهى الأطراف من تقديم جميع المذكرات في دعاوى الاستئناف المعروضة على دائرة المحكمة العليا واختلت الدائرة للمداولة في حكم الاستئناف، الذي من المتوقع أن يصدر في الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

٣ - وتضمنت محاكمة ثانية، هي القضية ٠٠٢/٠٢، اتهامات إضافية موجَّهة لنون تشيا وخيو سامفان تتعلق بالإبادة الجماعية والزواج القسري ومعاملة البوذيين، وكذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز أمن وثلاثة مواقع عمل، وفي مجموعة من تعاونيات العمل الموجودة في إحدى المقاطعات الإدارية. وبدأت المحاكمة بمرافعات افتتاحية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يتواصل تقديم الأدلة حاليا حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٦، على أن تُقدم المرافعات الختامية في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ومن المتوقع صدور الحكم الابتدائي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٤ - وقد أحرزت التحقيقات القضائية الجارية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ تقدما كبيرا. وتشمل القضيتان ادعاءات موجهة ضد أربعة متهمين. وفي القضية ٠٠٣، وُجهت اتهامات إلى ميساس موث في آذار/مارس ٢٠١٥، ووجهت إليه اتهامات إضافية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي القضية ٠٠٤، تم توجيه اتهامات رسمية إلى إيم تشايم وآو آن في

آذار/مارس ٢٠١٥. وأُعلنت اتهامات إضافية ضد آو آن، بما فيها الإبادة الجماعية، في آذار/مارس ٢٠١٦. أما ييم تيث، وهو آخر المشتبه فيهم في القضية ٠٠٤، فقد وُجهت إليه اتهامات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي الشهر نفسه، أخطر قاضيا التحقيق الأطراف بأنهما قد اختتما التحقيقات القضائية ضد إيم تشايم. وفي وقت لاحق، تم فصل التهم الموجهة إليها في ملف قضية جديدة سُميت القضية ٠١/٠٠٤ لضمان حقها في تحديد التهم الموجهة إليها دون تأخير لا مبرر له. وفيما يتعلق بالقضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، من المتوقع حاليا إنهاء التحقيقات القضائية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٦ والربع الأول من عام ٢٠١٧، على التوالي، على أن يعقب ذلك صدور قرارات قاضيي التحقيق بشأن ما إذا ستتم إحالة أي من هاتين القضيتين للمحاكمة بحلول الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٧ على التوالي. ويتوقع صدور أمر بإغلاق التحقيق فيما يتعلق بالتهم الموجهة ضد إيم تشايم في القضية ٠١/٠٠٤ في الربع الأول من عام ٢٠١٧.

٥ - وبعد أن طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ باء إعداد استراتيجية إنجاز للدوائر الاستثنائية، أعدت هذه الأخيرة خطةَ إنجاز[1] تسلط الضوء على عدد من المراحل الإجرائية المتبقية وتتضمن توقعات بشأن الخطوط الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. ويجري تحديث هذه الخطة كل ثلاثة أشهر. ونظرا إلى عدم اتخاذ أي قرار بعدُ بشأن إدانة أي متهم في القضية ٠٠٣ و/أو القضية ٠٠٤ أو بإحالة أي منهم إلى المحاكمة، من الصعب توقُّع خط زمني عام للعمل القضائي الذي ستقوم به المحكمة. ومع ذلك، ووفقا لخطة الإنجاز، من المتوقع أن تكتمل أية إجراءات متعلقة بالاستئناف في القضية ٠٢/٠٠٢ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩. ولا يمكن توقع الخطوط الزمنية لأي محاكمة أو محاكمات إضافية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ إلا بعد صدور أوامر مشفوعة بالتهم الموجَّهة للمتهمين في هاتين القضيتين أو أوامر بتبرئتهم.

٦ - ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه تحديات مالية كبيرة. وقد تبين أنه من الصعب اجتذاب التمويل الطوعي المطلوب لتغطية كامل تكاليف العنصر الدولي في عام ٢٠١٦. وكانت موافقة الجمعية العامة على إعانة مالية لتكملة الموارد المالية الطوعية للعنصر الدولي ضرورية لعمل المحكمة، ولا سيما لتمكين العنصر الدولي من تمديد عقود الموظفين حتى نهاية عام ٢٠١٦. وسيتطلب مستوى التبرعات المتوقع وروده إلى العنصر الدولي استخدام زهاء ١٠,٩ ملايين دولار من سلطة الالتزام بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وبفضل المساهمات المالية

(١) التنقيح ٩، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط التالي: www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances.

المقدمة من حكومة كمبوديا، إلى جانب التعهدات من المجتمع الدولي، استقرت حالة التمويل العام فيما يتعلق بالعنصر الوطني. بيد أن هناك عجزا ماليا يبلغ ٢٠٠ ٥٨٥ دولار يظل قائما لعام ٢٠١٦. وبالنظر إلى هيكل المحكمة، إذا كان عمل العنصر الوطني أو الدولي مهددا، فإن هذا يؤدي إلى عرقلة شديدة في عمل المحكمة عموما.

ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا

ألف - القضية ٠٠١: كاينغ غيك إيف، المدعو ”دوتش“

٧ - لا يزال كاينغ غيك إيف يقضي الفترة المتبقية من عقوبته بالسجن مدى الحياة في سجن مقاطعة كاندال.

باء - القضية ٠٠٢: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث

٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدر قاضيا التحقيق في الدوائر الاستثنائية أمر إغلاق وجّها فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية الوطنية لشعب كمبوتشيا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، نون تشيا، والنائب السابق لرئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ساري، ورئيس الدولة السابق لكمبوتشيا الديمقراطية، خيو سامفان، والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وأعمال إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين هما التشام والفييتناميون. وخلصت المحكمة إلى أنه يتعذر على إينغ ثيريث المثول للمحاكمة لأسباب طبية وظلت المتهمة خاضعة للمراقبة القضائية حتى وفاتها في آب/أغسطس ٢٠١٥، وبعد ذلك تم إيقاف الدعوى ضدها. وأُوقفت الدعوى أيضا ضد إينغ ساري إثر وفاته في آذار/مارس ٢٠١٣.

٩ - وتم فصل التهم في القضية ٠٠٢ وتوزيعها على قضيتين منفصلتين تحت الرقمين ٠٠٢/٠١ و ٠٠٢/٠٢، وستكون لكل منهما محاكمة مستقلة وحكم مستقل. وقد ركّزت القضية ٠٠٢/٠١ على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى)، وفي وقت لاحق من المناطق الأخرى (المرحلة الثانية)، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. ونظرت القضيةُ أيضا في بنية نظام كمبوتشيا الديمقراطية وتاريخ الحزب الشيوعي لكمبوتشيا والبنية التنظيمية لنظام كمبوتشيا الديمقراطية وأدوار المتهمين فيما يتعلق

بسياسات نظام كمبوتشيا الديمقراطية المتصلة بجميع التهم. أما القضية ٠٠٢/٠٢ فتشمل التهم المتعلقة بالإبادة الجماعية والزواج القسري والاغتصاب وعمليات التطهير الداخلي ومعاملة البوذيين واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز للأمن (بما في ذلك مركز S-21)، وفي ثلاثة مواقع عمل، وفي عدد من تعاونيات العمل القريبة. وبأمر صادر عن دائرة المحكمة العليا مؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، ظلت اتهامات إضافية غير مدرَجة في القضيتين معلقة مؤقتا ريثما تبت فيها الدائرة الابتدائية.

١٠ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في الدعوى التاريخية في القضية ٠٠١/٠٠٢. وخلصت الدائرة إلى أن نون تشيا وخيو سامفان ارتكبا، من خلال مشاركتهما في عمل جنائي مشترك، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الأولى)، والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الثانية)، والقتل والإبادة من خلال عمليات إعدام مسؤولين في جمهورية الخمير في تول بو شري. وخلصت الدائرة أيضا إلى أنهما خططا لارتكاب الجرائم المذكورة سابقا أثناء ترحيل السكان (في المرحلتين الأولى والثانية) وفي تول بو شري، وحرّضا وساعدا وشجعا على ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن نون تشيا أصدر أمرا بارتكاب تلك الجرائم وأنه مسؤول عنها باعتباره المشرف على جميع الجرائم المرتكبة أثناء ترحيل السكان وفي تول بو شري. وحكمت الدائرة الابتدائية بالسجن مدى الحياة على نون تشيا وخيو سامفان.

١١ - وفي أواخر عام ٢٠١٤، كانت الطعون في الحكم الابتدائي تُقدم من جانب المدعيين العامين، إلى جانب نون تشيا وخيو سامفان، الذي قدما ما مجموعه ٢٢٣ و ١٤٨ سببا للاستئناف، على التوالي. وقد قُطع شوط كبير في إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بالحكم الابتدائي وانقضى الموعد النهائي لتقديم مذكرات إضافية. وعقدت دائرة المحكمة العليا جلسات أولية للاستماع إلى الطعون في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتم تأجيل الجلسات النهائية للاستماع إلى الطعون التي كان من المقرر عقدها من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بسبب عدم وجود تمثيل قانوني صحيح لنون تشيا، لأن محاميه الدولي لم يحضر جلسة الاستماع ومحاميه الوطني غادر قاعة المحكمة رغم أمر المحكمة بأن يظل حاضرا. ولمنع أي تعطيل في جلسات الاستماع إلى الطعون مستقبلا، أمرت الدائرة بتعيين محامٍ احتياطي وطني لنون تشيا. وعقدت الجلسات النهائية للاستماع إلى الطعون في الفترة من ١٦ إلى

١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. ومن المتوقع صدور حكم دائرة المحكمة العليا بشأن الطعون في الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

١٢ - وبدأت المحاكمة في القضية ٠٠٢/٠٢ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت الدائرة الابتدائية قد أكملت جلسات الاستماع إلى الأدلة المتعلقة بثلاثة أجزاء من المحاكمة: تعاونيات ترام كوك ومركز كرينغ تا تشان للأمن المتصل بها؛ وثلاثة مواقع عمل؛ ومعاملة مجموعتي التشام والفييتناميين العرقيتين ومسؤولين سابقين في جمهورية الخمير. واستمعت الدوائر الاستئنافية، للمرة الأولى منذ إنشائها، إلى الأدلة المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية أثناء الجزء من المحاكمة المتعلق بمعاملة التشام والفييتناميين.

١٣- وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، بدأت الدائرة الابتدائية الجزء الرابع من المحاكمة، فتناولت الادعاءات المتعلقة بثلاثة مراكز للأمن وعمليات التطهير الداخلي. وخلال هذا الجزء، دُعي السجين كاينغ غيك إيف، المدعو ''دوتش''، وهو أول شخص أدانته الدوائر الاستئنافية في القضية ٠٠١، للإدلاء بشهاداته على مدى ١٢ يوما للاستماع للشهادات. وقد أكملت الدائرة جلسات الاستماع إلى الأدلة المتصلة بمركزي فنوم كراول وآو كانسينغ للأمن، وهي تعقد حاليا جلسات استماع للأدلة المتصلة بمركز S-21 وعمليات التطهير الداخلي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت الدائرة الابتدائية قد استمعت إلى شهادات ١٣٠ فردا، (٨٦ شاهدا و ٤١ طرفا مدنيا، و ٣ خبراء)، على مدى ٢٠٤ أيام للاستماع للشهادات، كما قامت بتقييم مجموعة كبيرة من الأدلة المستندية. ومن المتوقع حاليا أن يتواصل تقديم الأدلة حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٦، على أن تقدم المرافعات الختامية في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ويتوقع أن يصدر بذلك الحكم الابتدائي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

جيم - القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤

١٤ - في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أودع المدعي العام الدولي مذكرتين افتتاحيتين لدى قاضيي التحقيق (وألحق بهما بعد ذلك مذكرات تكميلية) يدعى فيهما أن خمسة أشخاص آخرين ارتكبوا عدة جرائم أخرى تدخل في اختصاص هذه الدوائر. وتنطوي الجرائم الخاضعة للتحقيق على جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وانتهاكات للقانون الجنائي الكمبودي لعام ١٩٥٦. ومن بين الأشخاص الخمسة المشتبه فيهم، وجهت اتهامات إلى أربعة أشخاص. وتوفي مشتبه فيه في القضية ٠٠٣ في عام ٢٠١٤. ومنذ بدء التحقيقات

القضائية في هاتين القضيتين، تم إنجاز ٢٣٥ من البعثات الميدانية و ٢٧٠ ١ من استجوابات الشهود. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجريت ٦٩ من البعثات الميدانية و ٢٦٣ من استجوابات الشهود.

١٥ - وبناء على المذكرات التي أودعها المدعي العام الدولي، ينظر قاضيا التحقيق في ١٠ سيناريوهات للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٣ وفي ٥٥ سيناريو للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٤. وبموجب القواعد الداخلية للدوائر، يلتزم قاضيا التحقيق قانونا بالتحقيق في جميع سيناريوهات الجرائم المعروضة عليهما، لكن يحق لهما، عند الإخطار باختتام التحقيق القضائي، أن يقلصا نطاق القضية، طالما ظل النطاق المتبقي يمثّل المذكرة الافتتاحية وأي مذكرات تكميلية.

١٦ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق الدولي آنذاك اتهامات غيابية إلى مياس موث و ايم تشايم في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ على التوالي. فقد اتُهم مياس موث بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦، بينما اتُهمت ايم تشايم بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. ووُجهت هذه الاتهامات إلى المتهمين غيابيا لأنهما تجاهلا أوامر رسمية بالحضور، ولم تُنفذ الأوامر التي صدرت لاحقا بإلقاء القبض عليهما. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق الدولي آنذاك الاتهام حضوريا إلى آو آن في القضية رقم ٠٠٤ بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. وبعد توجيه الاتهام، يُتاح للمتهمين الاطلاع على ملف القضية بشكل كامل، ويتمكنون من المشاركة في التحقيقات القضائية عبر المحامين المشاركين في الدفاع عنهم. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدر قاضيا التحقيق قرارا بإسقاط الادعاءات الجنائية الموجهة ضد سوا مت، الذي كان حتى ذلك الحين مشتبها فيه في القضية ٠٠٣، بعد أن تُوفي في عام ٢٠١٤.

١٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثل آخر مشتبه فيه متبقٍ في القضية ٠٠٤، وهو تيم تيث، أمام قاضي التحقيق الدولي. ووجهت إليه تهم تتصل بالإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات للقانون الجنائي لكمبوديا لعام ١٩٥٦. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثل مياس موث طواعية أمام قاضي التحقيق الدولي، حيث تم إخطاره بتهم إضافية، بما فيها الإبادة الجماعية. وتم إلغاء عدد من التهم الموجهة إليه من القرار السابق باتهامه غيابيا، كما تم إلغاء الأمر المعلّق بإلقاء القبض عليه. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أخطر قاضيا التحقيق الوطني والدولي

الأطراف بأنهما قد نظرا في التحقيقات القضائية ضد إيم تشايم. ولاحظ قاضيا التحقيق أن إيم تشايم لها الحق في تحديد التهم الموجهة ضدها دون تأخير لا مبرر له، فأمرا في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ بفصل الإجراءات القضائية ضد إيم تشايم من القضية ٠٠٤ إلى ملف قضية جديدة سُميت القضية ٠٠٤/٠١. وسيتيح هذا اختتام إجراءات الدعوى ضد إيم تشايم في الوقت المناسب مع مواصلة التحقيقات في بقية القضية ٠٠٤. وقُدم مؤخرا طلب إلغاء أحد إجراءات التحقيق في القضية المرفوعة ضد إيم تشايم. ومن المرجح أن يؤدي هذا الطلب إلى تمديد الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات القضائية. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، وسع قاضي التحقيق الدولي نطاق التهم الموجهة ضد آو آن لتشمل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية إضافية. وفي حين أن الاتهامات الأولية من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ اقتصرت على ثلاثة مواقع مزعومة للجريمة، فإن التهم الإضافية ترتبط بأكثر من ١٢ موقعا جغرافيا مختلفا.

١٨- وتشير التوقعات الحالية في القضية ٠٠٣ إلى أن التحقيقات القضائية ضد مياس موث قد تُنجز بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٦، على أن يعقبها صدور أمر بإغلاق التحقيق يتضمن إما رد الدعوى وإما توجيه اتهام بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى المراحل المختلفة من التحقيقات القضائية ضد الأشخاص المتهمين في القضية ٠٠٤، من المرجح أن يتم فصل أجزاء أخرى في القضية ٠٠٤ مع قرب اكتمال التحقيقات. وتشير التوقعات الحالية إلى أن التحقيقات القضائية ضد آو آن قد تُختتم بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بصدور أمر بإغلاق التحقيق يتضمن إما رد الدعوى وإما توجيه اتهام بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وقد تختتم التحقيقات ضد ييم تيث بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٧، على أن يعقبها أمر بإغلاق التحقيق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧. وبحسب الوقت الذي ستستغرقه الدائرة التمهيدية للبت في طلب الإلغاء الذي قُدم مؤخرا في القضية ٠٠٤/٠١ ضد إيم شايم، يتوقع أن يصدر الأمر بإغلاق التحقيق في القضية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٧.

ثالثا - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الخطوط الزمنية المتوقعة

١٩ - بعد أن طلبت الجمعية العامة إعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنجازها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا[1]. وتوضح الخطة أن الدعاوى المعروضة حاليا على هذه الدوائر هي كل عبء العمل القضائي الملقى على عاتقها، حسبما أكد المدعي

العام الدولي. ومن خلال تقييم كل قضية على حدة، تضع الخطة خريطة طريق تُبرز المراحل الإجرائية المتبقية والتوقعات بشأن الخطوط الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. وقد أُعدّت الخطة لأول مرة في آذار/مارس ٢٠١٤، ثم خضعت للتنقيح بشكل ربع سنوي لكي تعكس سير الإجراءات بشكل أدق. وتحدد الخطة أيضا مجموعة التدابير التي من شأنها أن تساعد في تسريع الإنجاز.

٢٠ - ووفقا للتوقعات الحالية، فإن أقرب موعد لإتمام الإجراءات القضائية في القضية ٠٠٢ سيكون في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، حيث ينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في القضية ٠٠٢/٠٢، إذا لم تقدم أي طعون. ويتوقف توقيت اختتام الإجراءات القضائية في القضية ٠٠٢/٠٢ بشكل نهائي على ورود طعون من عدمه، وتشير التوقعات الحالية إلى أن البت في الطعون المقدمة في هذه القضية، إن وُجدت، سينتهي في عام ٢٠١٩.

٢١ - ويُنتظر أن تنتهي مراحل التحقيق القضائي في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ في عام ٢٠١٧. وإذا أُحيلت قضية من القضيتين أو كلتاهما إلى المحاكمة، سواء كليا أو جزئيا، فسيكون من الضروري حينها تقييم الخطوط الزمنية للمحاكمة بعد أن يؤخذ في الحسبان نطاق الإجراءات ذات الصلة.

٢٢ - وعقب المراحل الأساسية التي تم بلوغها عام ٢٠١٦، يُتوقع أن تختتم الدائرة الابتدائية في عام ٢٠١٧ المرافعات الختامية وتصدر حكما ابتدائيا في القضية ٠٠٢/٠٢. ويُتوقع أن تصل القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤ إلى مراحل أساسية أخرى في عام ٢٠١٧ هي: (أ) صدور أوامر بإغلاق التحقيق في القضايا المرفوعة ضد مياس موث وإيم تشام وآو آن وتيم تيث، مع اتخاذ قاضيي التحقيق قرارا بإحالة القضية إلى المحاكمة، كليا أو جزئيا، أو برد الدعوى؛ (ب) قيام الدائرة التمهيدية بالبت في أي طعن في أوامر إغلاق التحقيق في القضايا المتعلقة بمياس موث وآو آن وإيم تشايم بقرار يصدر عن الدائرة التمهيدية إما بتأكيد أمر الإغلاق أو تعديله، أو برد الدعوى. ومن المتوقع حاليا أن يصدر قرار الدائرة التمهيدية بشأن ييم تيث في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٢٣ - ومن المتوقع أن يتم الوصول إلى مرحلة أساسية أخرى في عام ٢٠١٨، وهي إيداع إخطارات الاستئناف والطعون في حكم الدائرة الابتدائية في القضية ٠٠٢/٠٢، إن وجدت. ويُتوقع في عام ٢٠١٩ أن يصدر الحكم بشأن أي استئناف يكون قد قدّم، وتغلق بذلك تلك القضية.

رابعا - الوضع المالي الحالي

٢٤ - سلطت التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء الضوء على التحديات التي تواجهها الدوائر، والتي استمرت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وفي السنوات السابقة، تضمنت آثار تلك التحديات تجميد التوظيف، وتفشي شعور بعدم الاستقرار بين الموظفين الذين تجدد عقودهم شهريا، مما يهدد بتشتيت اهتمامهم بعيدا عن مهامهم الأساسية. وظل موظفو العنصر الوطني دون عقود ولا مرتبات لفترات مطولة، وهو ما ترتب عليه جملة أمور منها انسحاب ١٠٠ موظف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبالنظر إلى هيكل الدوائر الاستثنائية حيث يعمل موظفو العنصر الوطني والعنصر الدولي جنبا إلى جنب، فإن هذا الإجراء تسبب بعرقلة كبيرة لعمل المحكمة عموما.

٢٥ - ووفقا للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد التكاليف اللازمة لدعم العنصر الدولي في الدوائر، بينما تتحمل حكومة كمبوديا الملكية المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصروفات المرافق والخدمات في الدوائر. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠، جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة لتمويل الأنشطة المستقبلية للدوائر الاستثنائية.

٢٦ - العنصر الدولي - في السابق، كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي للدوائر تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات، التي يشارك أغلبها في مجموعة المانحين الرئيسيين. وفي عام ٢٠٠٨، عين الأمين العام خبيرا خاصا معنيا بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر لتقديم المساعدة في جمع الأموال اللازمة لتمويل الدوائر الاستثنائية. ولم تنجح أنشطة جمع الأموال السابقة، بما فيها مؤتمران لإعلان التبرعات (في عام ٢٠١٠ و ٢٠١٣) ودعوة وجهها الأمين العام خطيا إلى جميع الدول الأعضاء وطلبات ثنائية وجهها كبار موظفي الأمم المتحدة إلى البلدان المانحة، ودعوة خطية وجهها رئيس مجموعة المانحين الرئيسيين آنذاك إلى البعثات الدائمة في نيويورك في عام ٢٠١٥، في إيجاد مصادر تمويل جديدة ذات أهمية.

٢٧ - العنصر الوطني - في السنوات الأولى من العمل، كان العنصر الوطني يمول بشكل كبير من تبرعات تغطي نسبة ٨٠ في المائة من الميزانية، بينما تدفع الحكومة الكمبودية الجزء المتبقي، وتوفر أيضا التبرعات العينية من المباني والمرافق والخدمات المحلية. وزادت مساهمة

حكومة كمبوديا زيادة كبيرة في السنوات الماضية وباتت تغطي منذ عام ٢٠١٥ أكثر من ٦٠ في المائة من احتياجات العنصر الوطني. وعانى العنصر الوطني من قيود مالية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى بذل الدوائر الاستثنائية، إلى جانب كبار المسؤولين الحكوميين الكمبوديين فضلا عن السفراء الكمبوديين في العواصم الأجنبية، جهوداً مكثفة سعياً لالتماس الدعم من الحكومات الرئيسية لتمويل العنصر الوطني. وأدت هذه الجهود إلى جمع الأموال الكافية للعنصر الوطني في عام ٢٠١٥.

٢٨ - الجهود المكثفة التي بُذلت لجمع الأموال في عام ٢٠١٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتفق السفراء والممثلون في مجموعة الجهات المانحة الرئيسية على أن الوضع المالي للدوائر الاستثنائية كان في حالة حرجة، وعلى ضرورة تنشيط إحساس الالتزام لدى الجهات المانحة، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، واتخاذ نهج أكثر تنسيقا حيال مساعي جمع التبرعات. ووضعت الأمانة العامة ومجموعة الجهات المانحة الرئيسية بمساعدة من الخبير الخاص استراتيجية لجمع الأموال لعام ٢٠١٦ تركز على الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة من خلال الاتصال بحكومات يحتمل أن تكون من بين المانحين الجدد. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أرسلت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا رسائل موقعة بصورة مشتركة إلى سبع جهات مانحة جديدة محتملة لالتماس الدعم المالي. وأرسلت مجموعة الجهات المانحة الرئيسية رسائل فردية إلى نفس تلك الجهات المانحة تؤيد فيها بشدة طلبات التمويل، وتبعتها بمساعٍ مشتركة بذلها أعضاء المجموعة في عواصم المانحين المحتملين. ومع أن هذه الجهود المبذولة لجمع الأموال قد أدت إلى تجديد التعبير عن دعم عمل الدوائر الاستثنائية، إلا أنها لم تنتج تحسنا كبيرا في الحالة المالية للمحكمة التي ظلت سيئة. وواصلت مجموعة الجهات المانحة الرئيسية الاجتماع بانتظام طوال عام ٢٠١٦ لمواصلة مناقشة الاستراتيجية والتقدم المحرز في أنشطة جمع الأموال.

٢٩ - وفيما يتعلق بالجهات المانحة التقليدية، شجعت الجهات المانحة الرئيسية على استكشاف إمكانية التمويل المستدام الطويل الأجل. وقد أدى ذلك حتى الآن إلى تأكيد اثنين من المانحين تعهداتهما المتعددة السنوات، وبلغ مجموع ما تعهدا به ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧، و ١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨، و ٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩.

٣٠ - وواصلت الأمانة العامة أيضاً تكثيف جهود جمع الأموال من خلال اتصالات المتابعة المنتظمة مع البعثات الدبلوماسية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، واصل الخبير الخاص المشاركة في مشاورات مكثفة مع مجموعة الجهات المانحة الرئيسية، وعدد كبير من البعثات العاملة لدى الأمم المتحدة، وجميع الأعضاء الدبلوماسيين لمجموعة

أصدقاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا أثناء المشاورات في بنوم بنه، وكذلك مع حكومة كمبوديا، لتمويل العنصرين الدولي والوطني طوال عام ٢٠١٦.

المركز المالي الحالي واستخدام سلطة الالتزام

٣١ - وافقت الجمعية العامة على منح سلطة التزام بمبلغ ١٥,٥٤ مليون دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٤؛ ومع ذلك، لم تستخدم تلك الأموال إطلاقا لأن التبرعات سمحت، في نهاية المطاف، بتغطية جميع التزامات العنصر الدولي خلال عام ٢٠١٤. ووافقت الجمعية العامة مرة أخرى على منح سلطة التزام لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بمبلغ ١٢,١ مليون دولار عن كل سنة للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، وأتاح ذلك كفالة دفع مرتبات ومصروفات الموظفين في الوقت المحدد ودون أي تعطيل لعمل الدوائر الاستثنائية.

٣٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع المصروفات المتكبدة ١٠,٦٨ ملايين دولار وسُددت من سلطة الالتزام المأذون بها بمبلغ ١٢,١ مليون دولار. واستُخدمت سلطة الالتزام أيضاً خلال تلك السنة كخط ائتمان، واستُنفدت كلياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأتاح دفع المبالغ المنصوص عليها في ثلاثة تعهدات غير مسددة بلغ مجموعها ٥,٠٦ ملايين دولار، التي وردت في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، إلى خفض استخدام سلطة الالتزام في نهاية المطاف من ١٢,١ مليون دولار إلى ١٠,٦٨ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٥. أما المبلغ غير المستخدم وقدره ١,٤٢ مليون دولار من أموال الميزانية العادية المقدمة إلى الدوائر الاستثنائية في عام ٢٠١٥ فقد رُدَّ إلى الأمم المتحدة.

٣٣ - واستخدمت سلطة الالتزام بوصفها آلية للتمويل المؤقت، وسمحت للأمم المتحدة بتمديد عقود الموظفين الدوليين والموظفين في الدوائر، وبوصفها موردا ماليا في حال نقص التمويل الطوعي. وقامت الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار توافر التبرعات وسلطة الالتزام في عام ٢٠١٦، بتمديد عقود الموظفين في الأمم المتحدة على ثلاث مراحل لفترات شهر واحد وتسعة أشهر وشهرين.

٣٤ - ووافقت مجموعة الدول المهتمة على ميزانية لعام ٢٠١٦ تصل إلى ٢٥,٧ مليون دولار للعنصر الدولي و ٦,٦ ملايين دولار للعنصر الوطني. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بلغ مجموع التبرعات الواردة ٧,٦٥ ملايين دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٦، وأتاحت تلك التبرعات إلى جانب سحب مبلغ قدره ٦,١ ملايين دولار من رصيد سلطة الالتزام تغطية النفقات للأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦. ولتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية للعنصر الدولي في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ٢٠١٦، يُتوقع سحب مبالغ إضافية من رصيد

سلطة الالتزام. وتنفذ الأمانة بنشاط تدابير لخفض التكاليف يتوقع أن تخفض مستوى الإنفاق بحلول نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٢٤,١ مليون دولار مع تغطية العجز المتبقي باستخدام سلطة الالتزام. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وردت تبرعات وتعهدات بمبلغ ٦ ملايين دولار للعنصر الوطني لعام ٢٠١٦. ولم تتوفر موارد لتغطية العجز البالغ ٢٠٠ ٥٨٥ دولار حتى وقت كتابة هذا التقرير.

خامساً - الاحتياجات التمويلية للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٧

٣٥ - وافقت مجموعة الدول المهتمة على ميزانية لعام ٢٠١٧ تصل إلى ٢٠,١ مليون دولار للعنصر الدولي و ٦,٤ ملايين دولار للعنصر الوطني. ويموَّل كل من العنصر الدولي والعنصر الوطني بشكل منفصل، حيث تتحمل الأمانة العامة مسؤولية استلام وإدارة التبرعات الخاصة بالعنصر الدولي، وتتحمل حكومة كمبوديا الملكية مسؤولية تمويل العنصر الوطني، بوسائل تشمل التبرعات الواردة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. وتحدد الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ جميع الموارد لكلا العنصرين، بما في ذلك الموارد من الموظفين، لتؤدي الدوائر الاستثنائية مهامها بفعالية طوال فترة السنتين. وتستند الميزانية إلى التوقعات التي وُضعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الأنشطة القضائية، على النحو المبيّن في التنقيح السادس لخطة الإنجاز. وكذلك، في أحدث تنقيح لخطة الإنجاز (التنقيح التاسع)، نُقّح الجدول الزمني للأنشطة القضائية في حزيران/يونيه ٢٠١٦، واقتضى ذلك تمديد الوقت اللازم لاختتام التحقيقات في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤. وسيؤثر تمديد الجدول الزمني للأنشطة القضائية في الاحتياجات الميزنوية المتعلقة بمواصلة الأنشطة القضائية والتحقيقات المتصلة بها في عام ٢٠١٧. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الدوائر الاستثنائية قد استعرضت تأثير خطة الإنجاز الأخيرة ووضعت ميزانية منقحة مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الوارد في الجدولين ١ و ٢ أدناه، وتعكس الميزانية خطة العمل المنقحة لعام ٢٠١٧ وتشمل تمديد الجداول الزمنية للأنشطة القضائية. وتظل الميزانية المنقحة خاضعة للاستعراض من قبل مجموعة الجهات المانحة الرئيسية واللجنة التوجيهية المعنية بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر في نيويورك، والموافقة عليها من قبل مجموعة الدول المهتمة.

الجدول ١

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	نفقات عام ٢٠١٤	نفقات عام ٢٠١٥	الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		
			٢٠١٦	٢٠١٧	المجموع
ألف - المكاتب والدوائر القضائية	٨ ٤٥٥,٤	٩ ١٨٦,٥	٨ ٦٤٣,١	٨ ٦٥٢,٦	١٧ ٢٩٥,٧
باء - قسم الدفاع ودعم الضحايا	٢ ٩٣٨,٣	٤ ١٤٩,١	٤ ٥٧١,١	٤ ٦٦٢,٢	٩ ٢٣٣,٣
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٣٣٤,٤	١٠ ٧٠٢,٩	١٠ ٨٤٢,٩	١٠ ٩٤٦,٥	٢١ ٧٨٩,٤
المجموع	٢١ ٧٢٨,١	٢٤ ٠٣٨,٥	٢٤ ٠٥٧,١	٢٤ ٢٦١,٣	٤٨ ٣١٨,٤

الجدول ٢

الموارد المتعلقة بالوظائف للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

الفئة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا				
القضاة (مد-٢)	١٢	١٢	١٢	١٢
مد-١	١	١	١	١
ف-٥	٦	٦	٧	٧
ف-٤	١٨	١٩	١٨	١٥
ف-٣	٣٨	٣٨	٣٨	٣٩
ف-٢	٥	٧	٦	٧
المجموع الفرعي	٨٠	٨٣	٨٢	٨١
الرتب الأخرى				
الخدمة الميدانية	٢٥	٢٥	٢٣	٢٢
الموظفون الفنيون الوطنيون	٩	٩	١٠	١١
الخدمات العامة	٤٥	٤٥	٤٥	٤٣
المجموع الفرعي	٧٩	٧٩	٧٨	٧٦
المجموع	١٥٩	١٦٢	١٦٠	١٥٧

٣٦ - في عام ٢٠١٧، ستغطي الاحتياجات من الموارد، البالغة ٣٠٠ ٢٦١ ٢٤ دولار، تكاليف استمرار ١٥٧ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٥ ف-٤، و ٣٩ ف-٣، و ٧ ف-٢، و ٢٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٣ من فئة الخدمات العامة)، والبنود غير المتعلقة بالوظائف، مثل التعويضات

الممنوحة لغير الموظفين، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات. ويعكس ذلك انخفاضا قدره ثلاث وظائف من مستوى الملاك الوظيفي في عام ٢٠١٦.

٣٧ - ويقدّر مجموع الاحتياجات التمويلية لكلا العنصرين الوطني والدولي بمبلغ ٣٠,٦٣ مليون دولار لعام ٢٠١٧. ويشمل ذلك مبلغ ٢٤,٢٦ مليون دولار للعنصر الدولي و ٦,٣٧ ملايين دولار للعنصر الوطني. وفي الجانب الدولي، كانت الأمانة قد تلقت حتى تاريخ كتابة هذا التقرير تعهدات بمبلغ قدره ٢,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٧، مع تعهدات متوقعة تصل إلى ٥,٣ ملايين دولار لعام ٢٠١٧ استنادا إلى مؤشرات من الجهات المانحة التقليدية. واستنادا إلى نمط التبرعات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، يُتوقع أن يتم التعهد بتوفير الموارد تدريجيا وبمبالغ متفاوتة، مع عدم توافر أرصدة مالية كافية في أي وقت من الأوقات لضمان مدة معقولة لعقود الموظفين. وكان الاحتياطي التشغيلي البالغ ٤,٢ ملايين دولار، الذي تراكم منذ إنشاء الدوائر، قد استُنفد تماما في عام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين، وما زال رصيده عند مستوى الصفر. ومع استمرار النقص في التبرعات، لم تستطع الأمانة العامة إعادة تكوين أي احتياطي تشغيلي، وبالتالي لا توجد لديها آلية تمويل لمعالجة حالات الطوارئ التشغيلية غير المتوقعة.

٣٨ - ولمعالجة الحالة المذكورة أعلاه، يقترح الأمين العام منح إعانة مالية قدرها ١٦,٢ مليون دولار للعنصر الدولي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويراعي مستوى الإعانة المطلوبة مخصصات الميزانية المنقحة المقترحة لعام ٢٠١٧، وحقيقة أن الوضع المالي للدوائر الاستثنائية لم يتحسن. ويراعي مستوى الإعانة المطلوبة أيضا الموارد المالية اللازمة لضمان تشغيل الدوائر الاستثنائية، مع افتراض أن مجموعة الدول المهتمة ستوافق على مشروع الميزانية المنقحة المقترحة لعام ٢٠١٧. وإذا اعتُمدت الميزانية المنقحة على مستوى مختلف، ستُقدم إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة بشأن أي تسويات على الميزانية أو بشأن ما يترتب على ذلك من تسويات على مستوى الإعانة المقترحة. وستتيح الإعانة المالية المقترحة استمرار عمل الدوائر الاستثنائية، في انتظار تلقي التبرعات الإضافية اللازمة لعملها طوال السنة. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة للإنفاق منها إذا لم تتوافر أموال كافية من الموارد الخارجة عن الميزانية لدفع تكاليف المرتبات والتشغيل الخاصة بالعنصر الدولي. وحيث إن الأمين العام يدرك صعوبات الحصول على الأموال عن طريق التبرعات، والحاجة في الوقت نفسه إلى ضمان إنجاز القضايا على وجه السرعة، فإنه سيواصل جهوده المكثفة المبذولة لجمع الأموال.

٣٩ - وعلى الرغم من حدوث تحسن كبير في حالة العنصر الوطني لعام ٢٠١٦، فإن توقيت التبرعات قد خلق صعوبات كبيرة، ويظل التمويل العام غير مؤكد في عام ٢٠١٧ وما بعده. ومع أن حكومة كمبوديا مسؤولة بموجب الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة عن جمع الأموال لميزانية العنصر الوطني بأكملها، فإن رصد مخصصات مباشرة من الحكومة بمبلغ ٤,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، وبمبلغ ٤,١٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. وكررت الحكومة تأكيد التزامها القوي بالعملية الجارية التي تضطلع بها الدوائر الاستثنائية، وبمعالجة التحديات المتعلقة بتمويلها. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم حكومة كمبوديا في السعي إلى الحصول على تبرعات إضافية من المجتمع الدولي لفائدة العنصر الوطني. وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، من المرجح أن يكون لأي نقص في التمويل أثر بالغ في أنشطة الدوائر الاستثنائية ككل. وتقدر احتياجات العنصر الوطني الحالية لعام ٢٠١٧ بمبلغ ٦,٣٧ ملايين دولار.

سادسا - الاستنتاجات

٤٠ - يرحب الأمين العام بالتقدم الهام الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في جميع مجموعات الإجراءات الجارية في السنة التي انقضت منذ تقريره الأخير. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الولاية الأساسية للدوائر الاستثنائية، يشير الأمين العام إلى الأهمية المستمرة لسير جميع الإجراءات القضائية المعروضة على الدوائر الاستثنائية على نحو يتوافق مع أحكام الاتفاق الذي أُنشئت بموجبه الدوائر الاستثنائية.

٤١ - وعقب الحكمين الصادرين في القضيتين ٠٠١ و ٠٠٢/٠١، أُحرز تقدم كبير في المحاكمة التاريخية في القضية ٠٠٢/٠٢ خلال عام ٢٠١٦ بإنجاز ثلاث من مراحل المحاكمة. أما مرحلة المحاكمة الرابعة الجارية حالياً فتنظر في الادعاءات المتصلة بثلاثة مراكز أمنية، وبعمليات تصفية داخلية. واختُتمت جلسات الاستماع في مرحلة الاستئناف فيما يتعلق بالطعون المتعددة في حكم الدرجة الأولى في القضية ٠٠٢/٠١، ومن المتوقع أن يصدر في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ حكم دائرة الاستئناف في المحكمة العليا بشأن الطعون المرفوعة إليها. وبلغت التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ مرحلة رئيسية مع توجيه الاتهامات إلى أربعة من المشتبه فيهم الذين ما زالوا على قيد الحياة.

٤٢ - ويشيد الأمين العام بالمسؤولين القضائيين وموظفي العنصرين الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية على التزامهم المتواصل وتفانيهم في أداء ما أوكل إلى الدوائر الاستثنائية من ولاية أساسية رغم كونها مليئة بالتحديات.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، يرحب الأمين العام بتوفير حكومة كمبوديا معظم ميزانية العنصر الوطني في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ويقر بالالتزام الذي تبديه الحكومة بنجاح الدوائر الاستثنائية. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يشعر الأمين العام بالقلق من أن الدوائر الاستثنائية تواجه تحديات مالية مستمرة، ومن تفاقم الحالة في هذا الصدد خلال السنتين الماضيتين. ولا يزال من الواضح أن آليات التمويل الحالية للدوائر الاستثنائية ليست مستدامة على المدى الطويل.

٤٤ - وما زالت الضرورة الحاسمة تقتضي أن يضمن المجتمع الدولي منح الدوائر الاستثنائية الوسائل المالية اللازمة لضمان المساءلة التامة، في حدود ولاية الدوائر الاستثنائية، عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم نظام الخمير الحمر السابق. ففشل الدوائر الاستثنائية لأسباب مالية يمكن أن يكون مأساة جديدة للشعب الكمبودي في سعيه إلى تحقيق العدالة، وهو الذي ظل ينتظر أربعة عقود لكي تؤتي الجهود أخيرا أُكلها، ويمكن أن يشكل ذلك أيضا انتكاسة خطيرة للمجتمع الدولي في حربه ضد الإفلات من العقاب.

سابعاً - التوصيات

٤٥ - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن تحيط علما بهذا التقرير وباستخدام سلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٦؛

(ب) أن تحيط علما بالاحتياجات من الموارد اللازمة للدوائر الاستثنائية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، المقدرة بمبلغ ٣٠٠ ٢٦١ ٢٤ دولار للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لكي تواصل الاضطلاع بولايتها القضائية؛

(ج) أن تعتمد مبلغ ٥٠٠ ٢٤٠ ١٦ دولار كإعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لعام ٢٠١٧ في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

المرفق

الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

الجدول ألف-١

الوضع المالي للعنصر الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
التبرعات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥	١٨٥ ٢٤٠,٢
الفوائد المكتسبة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ والتسويات الأخرى	٤ ٨٠٥,٥
المجموع الفرعي	١٩٠ ٠٤٥,٧
باء - النفقات[أ]	(٢٠٠ ٧٢٤,١)
الرصيد المالي (عجز)[ب]	(١٠ ٦٧٨,٤)

(أ) تشمل الأرقام منحة قدرها ٠٠٠ ٢٥٥ ٣ دولار في عام ٢٠١٣ وقروضا قدرها ٠٠٠ ٧٨٠ دولار في عام ٢٠١٤ مقدمة للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

(ب) تمت تغطية مبلغ العجز من الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية لعام ٢٠١٥.

الجدول ألف-٢

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
الرصيد النقدي المرحّل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	-
التبرعات الواردة لعام ٢٠١٦	٧ ٦٥٣,٨
التعهدات غير المسددة لعام ٢٠١٦[أ]	٢ ٤٧٦,٥
التعهدات المتوقعة لعام ٢٠١٦	٣ ٠٠٠,٠
المجموع الفرعي	١٣ ١٣٠,٣
باء - النفقات المقدرة لعام ٢٠١٦	(٢٤ ٠٥٧,١)
جيم - العجز المقدر لعام ٢٠١٦	(١٠ ٩٢٦,٨)

دال – الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧[ب]	(٢٤ ٢٦١,٣)
هاء – التعهدات غير المسددة لعام ٢٠١٧[ج]	٢ ٧٠٠,١
واو – التعهدات المتوقعة لعام ٢٠١٧	٥ ٣٢٠,٧
زاي – العجز المقدر لعام ٢٠١٧	(١٦ ٢٤٠,٥)

(أ) الاتحاد الأوروبي (٠٠٠ ٥٠٠ ١ يورو، أعيد تقييمها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦)، والسويد (٠٠٠ ٠٠٠ ٧ كرونة سويدية، أعيد تقييمها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(ب) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٧ قابلة للتغيير رهنا باستعراض مجموعة الدول المهتمة الميزانية المنقحة وموافقتها عليها.

(ج) السويد (٠٠٠ ٠٠٠ ٧ ملايين كرونة سويدية، أعيد تقييمها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦)، وألمانيا (٠٠٠ ٣٥٠ يورو، أعيد تقييمها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦) والولايات المتحدة الأمريكية (٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار).

الاحتياجات الإرشادية من الموارد اللازمة للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

الجدول ألف-٣-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل، العنصر الدولي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر		١ كانون الثاني/ يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/ يناير – ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/ يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (الميزانية)	١ كانون الثاني/ يناير – ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/ يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)[أ]
١ –	المكتب القضائي	٨ ٤٥٥,٤	٩ ١٨٦,٥	٩ ٤٠١,٩	٨ ٦٤٣,١	٨ ٦٥٢,٦
٢ –	الدفاع ودعم الضحايا	٢ ٩٣٨,٣	٤ ١٤٩,١	٤ ٥٢٢,١	٤ ٥٧١,١	٤ ٦٦٢,٢
٣ –	مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٣٣٤,٤	١٠ ٧٠٢,٩	١١ ٧٧٣,٧	١٠ ٨٤٢,٩	١٠ ٩٤٦,٥
مجموع النفقات		٢١ ٧٢٨,١	٢٤ ٠٣٨,٥	٢٥ ٦٩٧,٧	٢٤ ٠٥٧,١	٢٤ ٢٦١,٣
الرصيد المرحل		٦٥٥,٧	(٤ ٢٨٧,١)			
التعهدات والتبرعات		١٦ ٧٨٥,٣	١٧ ٦٤٧,٢	١٣ ١٣٠,٣	١٣ ١٣٠,٣	٨ ٠٢٠,٨
مجموع الإيرادات		١٧ ٤٤١,٠	١٣ ٣٦٠,١	١٣ ١٣٠,٣	١٣ ١٣٠,٣	٨ ٠٢٠,٨
الفائض/(العجز)		(٤ ٢٨٧,١)	(١٠ ٦٧٨,٤)	(١٢ ٥٦٧,٤)	(١٠ ٩٢٦,٨)	(١٦ ٢٤٠,٥)

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٧ قابلة للتغيير رهنا باستعراض مجموعة الدول المهتمة الميزانية المنقحة وموافقتها عليها.

الجدول ألف-٣-٢

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الدولي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (الميزانية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)[ب]
الوظائف	١٣ ٩٢١,٣	١٤ ٧١٢,٠	١٥ ٢٨٠,١	١٤ ٢٢٦,٦	١٤ ٧٠٠,٤
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٢ ١٣٥,١	٢ ١٥٩,١	٢ ٣٥٥,٠	٢ ١٦٨,٠	٢ ٤٠٢,١
تكاليف الموظفين الأخرى	–	–	–	٢١٣,٢	٣٢١,٥
الاستشاريون والخبراء	٣ ١٩٧,٩	٤ ٨٠٤,٠	٥ ٥٦٨,٨	٥ ٧٧٩,٣	٤ ٧٨٢,٨
سفر الموظفين	١٣٥,٦	١٩٠,١	١٨٦,٩	٩١,١	٥٣,١
سفر الشهود	٣٣,٣	٧٥,٨	٧٨,٢	٦٦,٣	٦٤,٥
الخدمات التعاقدية[ب]	١ ٤٤٢,٣	١ ٣٣٣,٢	١ ٣٣١,٤	٧٤١,٠	١ ٠٤١,٩
مصروفات تشغيل عامة	٤٣٣,٢	٤٤٨,٣	٤٨٨,٦	٤٢٠,٦	٤٨٤,٦
إمدادات	٢٤٨,٢	١٥٣,٦	٢٧٠,٩	٢٢٤,٨	١٨٩,٢
الأثاث والمعدات	١٨١,٢	١٦٢,٤	١٣٧,٨	١٢٦,٢	٢٢١,٢
المجموع الفرعي	٢١ ٧٢٨,١	٢٤ ٠٣٨,٥	٢٥ ٦٩٧,٧	٢٤ ٠٥٧,١	٢٤ ٢٦١,٣
التعهدات والتبرعات	١٦ ٧٨٥,٣	١٧ ٦٤٧,٢	١٣ ١٣٠,٣	١٣ ١٣٠,٣	٨ ٠٢٠,٨
الرصيد المرحل	٦٥٥,٧	(٤ ٢٨٧,١)	–	–	–
المجموع	١٧ ٤٤١,٠	١٣ ٣٦٠,١	١٣ ١٣٠,٣	١٣ ١٣٠,٣	٨ ٠٢٠,٨
الفائض/(العجز)	(٤ ٢٨٧,١)	(١٠ ٦٧٨,٤)	(١٢ ٥٦٧,٤)	(١٠ ٩٢٦,٨)	(١٦ ٢٤٠,٥)

(أ) تشمل الأرقام القروض المقدمة في عام ٢٠١٤ إلى العنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية.

(ب) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٧ قابلة للتغيير رهنا باستعراض مجموعة الدول المهتمة الميزانية المنقحة وموافقتها عليها.

العنصر الوطني: كمبوديا

الجدول ألف-٤

الوضع المالي للعنصر الوطني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
التبرعات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥	٦٢ ٢٣٧,٩
المجموع الفرعي	٦٢ ٢٣٧,٩
باء - النفقات	(٦٢ ١٥٢,٩)
الرصيد المالي	٨٥,٠

الجدول ألف-٥

الوضع المالي للعنصر الوطني لعام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
الرصيد النقدي المرحّل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	٨٥,٠
التبرعات الواردة لعام ٢٠١٦	٤ ٢٥٢,٤
التعهدات غير المسددة لعام ٢٠١٦[أ]	١ ٦٣٠,١
المجموع الفرعي	٥ ٩٦٧,٥
باء - النفقات المقدرة لعام ٢٠١٦	(٦ ٥٥٢,٧)
جيم - العجز المقدر لعام ٢٠١٦	(٥٨٥,٢)
دال - الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧	(٦ ٣٧١,٨)
هاء - التبرعات والتعهدات غير المسددة لعام ٢٠١٧	-
واو - العجز المقدر لعام ٢٠١٧	(٦ ٣٧١,٨)

(أ) خُصّص مبلغ ١ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو من الاتحاد الأوروبي لمرتبات الموظفين الوطنيين (بما في ذلك تكاليف دعم البرنامج) وخُصّص مبلغ ٩٠ ١٢٣ يورو من ألمانيا لقسم دعم الضحايا.

الاحتياجات الإرشادية من الموارد اللازمة للعنصر الوطني

الجدول ألف-٦-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (الأرقام الفعلية)	١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (الميزانية)	١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)
١ - المكتب القضائي	١ ٤٤٩,٥	١ ٦٨٤,٢	١ ٧٧٨,٩	١ ٧١٤,١	١ ٥٣٩,٦
٢ - الدفاع ودعم الضحايا	٤٦٢,٣	٤٨٤,١	٥١٢,١	٤٥٧,٨	٤٧٦,٠
٣ - مكتب الشؤون الإدارية	٤ ١٥١,٥	٤ ٣٠٧,٧	٤ ٣٥٢,٥	٤ ٣٨٠,٨	٤ ٣٥٦,٢
المجموع	٦ ٠٦٣,٣	٦ ٤٧٦,٠	٦ ٦٤٣,٥	٦ ٥٥٢,٧	٦ ٣٧١,٨
الرصيد المرحل	٢٢٧,٤	١٤٤,٥	٨٥,٠	٨٥,٠	-
التعهدات والتبرعات	٥ ٩٨٠,٤	٦ ٤١٦,٥	٥ ٨٨٢,٥	٥ ٨٨٢,٥	-
المجموع	٦ ٢٠٧,٨	٦ ٥٦١,٠	٥ ٩٦٧,٥	٥ ٩٦٧,٥	-
الفائض/(العجز)	١٤٤,٥	٨٥,٠	(٦٧٦,٠)	(٥٨٥,٢)	(٦ ٣٧١,٨)

الجدول ألف-٦-٢

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا				
مد-١ (القضاة ومدير الشؤون الإدارية)	١٤	١٥	١٥	١٥
ف-٥	١	١	١	١
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة دال	٢٠	٢١	٢٢	٢٢
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة جيم	١٩	١٩	١٧	١٦
الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة باء/ألف	١٦	١٩	١٩	١٩
المجموع الفرعي	٧٠	٧٥	٧٤	٧٣
الرتب الأخرى				
فئة الخدمات العامة	١١٠	١١٠	١١١	١١٠
المجموع الفرعي	١١٠	١١٠	١١١	١١٠
المجموع	١٨٠	١٨٥	١٨٥	١٨٣

الجدول ألف-٦-٣

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (المبالغ الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (المبالغ الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (الميزانية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (الميزانية المنقحة)
الوظائف	٣ ١٢٥,٢	٣ ٢١١,٩	٣ ٥٧٠,٢	٣ ٤١٥,٠	٣ ٤٨٩,٢
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٧٠٥,٩	٩٠٢,٤	٩١١,٠	٩١١,٠	٧٤٩,٨
تكاليف الموظفين الأخرى	١٧٢,٠	٢٤٣,٧	٢٣٦,٧	٢٥٣,٠	٢٦٩,٢
الاستشاريون والخبراء	١٣٦,٢	١٣٢,٠	١٤٣,٤	١٤٣,٤	١٤٣,٤
سفر الموظفين	٥٥,٣	٧١,٤	٤٩,٦	٥٧,٣	٤٩,٤
الخدمات التعاقدية	١ ٣٠٨,٢	١ ٣٤٢,٨	١ ٠٣٠,٣	١ ١٤٤,٥	٩٨٦,٥
مصروفات التشغيل العامة	٤١٤,٧	٤٢٦,٤	٤٩٠,١	٤٦٦,٨	٤٨٢,٦
الضيافة	٢٤,٥	٢٨,٥	٢٩,٤	٢٩,٤	٢٩,٤
تعديلات أماكن العمل	٥٢,١	٤١,٧	٩٩,١	٩٩,١	١٠١,١
التدريب والاجتماعات	٦٩,٢	٧٥,١	٨٣,٧	٣٣,٢	٧١,١
المجموع الفرعي	٦ ٠٦٣,٣	٦ ٤٧٦,٠	٦ ٦٤٣,٥	٦ ٥٥٢,٧	٦ ٣٧١,٨
التعهدات والتبرعات	٥ ٩٨٠,٤	٦ ٤١٦,٥	٥ ٨٨٢,٥	٥ ٨٨٢,٥	–
الرصيد المرحل	٢٢٧,٤	١٤٤,٥	٨٥,٠	٨٥,٠	–
المجموع	٦ ٢٠٧,٨	٦ ٥٦١,٠	٥ ٩٦٧,٥	٥ ٩٦٧,٥	–
الفائض/(العجز)	١٤٤,٥	٨٥,٠	(٦٧٦,٠)	(٥٨٥,٢)	(٦ ٣٧١,٨)